المحاضرة احدى عشر: الأنظمة الاقتصادية (الرأسمالي، الاشتراكي، المختلط، الإسلامي).

1- النظام الرأسمالي:

النظام الاقتصادي الرأسمالي يعتمد بشكل أساسي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، ويمنح الأفراد حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتنافس لتحقيق مصالحهم الشخصية. يتم النظر إلى تحقيق هذه المصالح الفردية على أنه وسيلة لتحقيق المصلحة العامة، بسبب الترابط بينهما. ويعود أصل هذا النظام بشكل رئيسي إلى آدم سميث، الذي نسب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها المجتمعات خلال فترة سيادة النظام الاقتصادي التجاري إلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.

وفقًا لسميث، فإن تحقيق الازدهار الاقتصادي يتطلب منح الأفراد حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتمتع بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، تحت شعار "دعه يعمل، دعه يمر". ويرى أن الحياة الاقتصادية تخضع لنظام طبيعي يتجاوز إرادة الإنسان، شبيه بالقوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الطبيعية. ومن هذا المنطلق، يُعتبر أي تدخل للدولة في الاقتصاد انتهاكا لهذه القوانين الطبيعية، مما يؤدي إلى إعاقة مسار التنمية في المجتمع.

من جهة أخرى، يعتقد بعض النقاد أن هذا النظام هو مجرد إعادة صياغة للنظام الاقتصادي الإقطاعي، حيث يتم تجديد المفاهيم والعلاقات التي كانت قائمة في الإقطاعية بطريقة تضمن استمرار هيمنة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج.

خصائص ومبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي:

- **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:** يتمحور النظام الرأسمالي حول الملكية الفردية التي تُعد حافزاً قوياً يدفع الأفراد نحو تحسين الأداء والعمل بفعالية لتحقيق مصلحتهم الشخصية، والتي بدورها تُترجم إلى منافع عامة. ووفقاً لأنصاره، فإن الملكية الجماعية تُخالف القوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية.
- **الحرية الاقتصادية المطلقة:** يتمتع الأفراد بحرية تامة في امتلاك وسائل الإنتاج وممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل العمل، الإنتاج، التوزيع، الاستثمار، والادخار. ورغم هذه الحرية، فقد أصبحت مقيدة جزئياً بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929، مما أدى إلى تدخل الدولة المحدود للإشراف والرقابة.
- **حافز الربح:** يعتبر تحقيق الربح الدافع الأساسي لتحفيز النشاط الاقتصادي. حيث يسعى الأفراد لزيادة مكاسبهم المادية، ما يساهم في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وإشباع حاجات المجتمع، ورفع مستويات النمو الاقتصادي من خلال تحسين الدخل والناتج القومي.
- **المنافسة الحرة:** تُعد المنافسة محوراً أساسياً في النظام الرأسمالي، حيث تتيح للأفراد الفرصة لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية. وتعتمد هذه المنافسة على آلية الأسعار في تحديد نوعية وكميات الإنتاج، مما يؤدي إلى توزيع الموارد الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة.

- **الاعتماد على نظام السوق**: يعالج النظام الاقتصادي الرأسمالي مشكلاته الاقتصادية من خلال آلية السوق، حيث يتم تحقيق التوازن بين العرض والطلب بواسطة آلية الأسعار التي تحدد كيفية توزيع الموارد والسلع.
- **سيادة المستهلك**: يعتبر المستهلك العنصر المحوري في تحديد نوعية وكمية الإنتاج، حيث تُستجيب الأسواق لحاجاته ورغباته.

يظهر هذا النظام قدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما يفسر انتشاره الواسع ونجاحه عبر فترات زمنية طويلة. ومع ذلك، فإن الجدل حول تأثيراته الاجتماعية والاقتصادية لا يزال مستمرا.

2- النظام الاشتراكي:

ظهرت في القرن 18 كمذاهب ومدارس مختلفة تعمل على إحلال النظرة الجماعية على الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي، والمتمثل في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها:

- **مرحلة الاشتراكية المثالية**: منذ أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية. وظلت هذه الأفكار في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين عبر العصور، حتى القرن 19 لتدخل الاشتراكية العلمية.
- **الاشتراكية العلمية**: من خلال كارل ماركس، الذي وضع أسس الاشتراكية العلمية التي تهدف إلى تعويض مبدأ الرأسمالية ساند في ذلك الاضطهاد للطبقة الشغيلة في النظام الرأسمالي، حيث ظهرت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي، كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين في المجتمع هيمن فيها مذهب الاقتصاد الحر. طبق هذا النظام منذ 25 أكتوبر 1917 بروسيا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام اقتصادي سياسي واجتماعي في الاتحاد السوفياتي ثم انتقلت إلى مناطق أخرى بعد الحرب الالمية الثانية وما أصبح يطلق عليه بالمعسكر الاشتراكي.

وتعرف الاشتراكية بأنها: مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهو النظام الذي يتميز الدولة لعوامل الإنتاج أي الملكية الجماعي، واتخاذ القرارات، مع جهاز تخطيط مركزي.

يعتمد النظام الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية رسم الأهداف وحصر الموارد. يتم التخطيط بالشمولية والمركزية والإلزامية وهيمنة الدولة على الاقتصاد، أي دورها في العملية الإنتاجية والتوزيع.

مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يرتكز النظام الاقتصادي الاشتراكي على مبادئ المساواة والعدالة في توزيع الدخل، بهدف القضاء على الظلم الناجم عن الطبقية واستغلال الرأسماليين للعمال. ويرى منظرو الاشتراكية أن المشكلة الأساسية تكمن في الملكية الخاصة، لذا سعوا إلى محاربتها بشتى أشكالها، معتمدين المبادئ التالية:

- **الملكية العامة لوسائل الإنتاج:** يسعى النظام الاشتراكي إلى القضاء على الفوارق الاجتماعية ومحاربة الطبقية التي نشأت عن الرأسمالية، مع استبدالها بالملكية العامة لوسائل الإنتاج، وهو المبدأ الأساسي للنظام. تُعتبر الملكية العامة القاعدة التي يقوم عليها هذا النموذج، حيث تكون وسائل الإنتاج مملوكة للدولة وفقًا لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف المرسومة. ويتم تصنيف الملكية تحت هذا النظام إلى ثلاثة أنواع:
  - **ملكية الدولة** :تعني أن الدولة تتحكم في وسائل الإنتاج.
  - **الملكية التعاونية** :تكون وسائل الإنتاج مملوكة من قبل جماعات أو تعاونيات.
  - **الملكية الخاصة** :تسمح بملكية خاصة محدودة في الزراعة ضمن إطار تقرّه الدولة.
- **العدالة في توزيع الثروة والدخل:** تعد العدالة الاجتماعية الهدف الأساسي للاقتصاد الاشتراكي. ويتحقق ذلك من خلال تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة، وتوزيع الناتج بناءً على مساهمة الأفراد في العملية الإنتاجية، وفق شعار: "كلٌ حسب طاقته، ولكلٍ حسب عمله." بذلك، تمنع الاشتراكية استغلال العمال والاستحواذ على فائض القيمة لصالح الأفراد.
- **التخطيط المركزي:** يهدف التخطيط المركزي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الطبقية، من خلال إلغاء الملكية الخاصة واستبدال آليات السوق بآليات الدولة. يشمل التخطيط المركزي جميع جوانب الاقتصاد والمجتمع، ويعتمد على وضع أهداف محددة ووسائل لتنفيذها، مع ضمان التوزيع العادل للموارد بين الأفراد، المناطق، والقطاعات.

يركز هذا التخطيط على تلبية احتياجات المجتمع وأولويات الأفراد، عكس النظام الرأسمالي الذي يهدف إلى تحقيق أقصى أرباح حتى ولو كان ذلك على حساب المصلحة العامة.

3- النظام الاقتصادي المختلط:

بالنظر إلى السلبيات والتناقضات التي يحملها كل من النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي من جهة، والإيجابيات والمزايا التي يتمتع بها كل منهما في نفس الوقت، دفع هذا بعض المفكرين إلى التفكير في دمج بعض مبادئ وآليات كل من النظامين، للاستفادة من المزايا التي يقدمها كلا من الاقتصاد المخطط ومزايا اقتصاد السوق من جهة أخرى، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالنظام الاقتصادي المختلط. يُعتقد أن هذا النظام نشأ على أيدي قادة دول عدم الانحياز ليجمع بين نظام السوق من الناحية الاقتصادية ونظام الحزب الواحد من الناحية السياسية. وعليه، يمكن تعريف النظام الاقتصادي المختلط بأنه نظام يجمع بين بعض خصائص النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، حيث يحافظ على الملكية الخاصة ويتيح مستوى من الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وفي

نفس الوقت يسمح بتدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية من خلال آليات التوجيه والممارسة بهدف تحقيق أهداف تنموية معينة.

ولكن من الصعب أن تقوم بعض الدول بتطبيق نظام اقتصادي رأسمالي أو اشتراكي خالص، إذ يمكن القول إن هذا النوع من الأنظمة الاقتصادية ليس السائد في العالم. فهناك العديد من الاقتصادات العالمية اليوم التي تعد أمثلة على الاقتصاد المختلط. ويعود السبب في اتجاه معظم الدول نحو هذا النوع من الأنظمة إلى المزايا والفوائد التي يحققها، خاصة أنه يوفر هامشاً أكبر للدول من أجل تنظيم واتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار الخطط التنموية. حيث يمكنها الاحتفاظ بالملكية الخاصة والحرية الاقتصادية، وفي نفس الوقت يقر بتدخل الدولة من أجل توجيه وتنظيم العلاقات والأنشطة الاقتصادية، خاصة عند ظهور أزمات وظروف معينة تستدعي تدخل الدولة. كما يسمح هذا النظام للحكومات بإنشاء صناعات ومشاريع اقتصادية حسب الاستراتيجيات التنموية المسطرة.

4- النظام الإسلامي:

تنظيم الحياة الاقتصادية:

قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هجرته مع أصحابه الى المدينة بمحاولة التغلب على الصراعات الداخلية التي أفسدت الحياة الاقتصادية لسكانها العرب وأدت الى احتكار اليهود لمجالات التجارة والصناعة فيها. وذلك بوضع أساس جديد لتنظيم البناء الاقتصادي في المدينة تمثلت أهم معالمه وركائزه في ما يلي:

- **التوزيع العادل للدخل والثروة:** عن طريق المساقاة، والزكاة، والصدقات الاختيارية والقرض الحسن .
- **تنظيم وتنمية النشاط الإنتاجي:** عن طريق الحث على العمل وتحري الكسب الحلال، وكذا إقرار الملكية الخاصة مع تحديد إطار الملكية العامة (الماء، النار، الكلأ: والكلأ هي أرض الرعي التي يأكل منها الحيوانات.
- **تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة:** ولكي تكون السوق سوقا للمنافسة الحرة يجب أن تقوم على أربعة أسس رئيسية هي: حرية الدخول والخروج من السوق، عدم الغش، عدم الاحتكار، والرقابة المستمرة على نشاط السوق حتى لا يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية.
- **الزراعة:** أشارت الدراسات التي تناولت طرق الزراعة والأدوات والوسائل التي استخدمت فيها في المنطقة العربية الى أن العرب لم يحسنوا طرق العمل الزراعي وكانت الأدوات متخلفة مقارنة بالزراعة في أوروبا في تلك العصور، سرعان ما ظهر التقدم في العهد العباسي وتوسعت السوق في الدولة الإسلامية بنمو المراكز الإنتاجية الزراعية وتطورت الزراعة بعد ادخال الاستصلاحات والأسمدة وتحسين تقنيات الري، واتسعت أكثر بإدخال زراعة القطن في الحقول السورية والأرز في الحقول العراقية، كما انتشرت زراعة قصب السكر والتمور والتوت، كما توسعت تربية الخيول والحيوانات الأخرى لتلبية حاجات السوق الواسعة.
- **الصناعة:** عرفت المنطقة العربية في العصور الوسطى انتعاشا في النشاط التجاري والنشاط الصناعي الحرفي، كانت العلاقات الاقتصادية قبل فترة الفتوحات محدودة نسبيا، تقتصر على البضائع الكمالية أما بعد الفتح

الإسلامي خاصة في العهد العباسي فقد توحدت العديد من الأقطار وبالتالي ازدياد حجم التجارة والتبادل بينها، وتنوع البضائع المتبادلة نتيجة تحسين وسائل الغزل، ونسيج القطن، والحرير وصناعة الزجاج والزيوت والعطور والصابون والمراهم والجلود، والسجاد والأواني والسيوف، كذا تصدير مختلف المواد الأولية الى العالم . وقد اهتمت الدولة بشكل ملحوظ بإنشاء الطرق وصيانتها وحمايتها لتتمكن من ربط عاصمتها بأنحاء الدولة الإسلامية المختلفة وبالعالم الخارجي، وكان التعامل اما بالمقايضة أو بالنقد المباشر.

- **النقود**: عرفت الإمبراطورية الإسلامية تدفق كميات كبيرة من الذهب من مناطق الذهب المجاورة (مناجم الذهب غرب السودان)، وأصبح انتاج مناجم الذهب أحد أهم العناصر التي حرصت عليها الإمبراطورية الإسلامية خاصة في العهد العباسي، كما فتحت الجيوش معظم مناطق مناجم الفضة في آسيا الوسطى وصاحب تدفق كل من الذهب والفضة الى اصدار كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية وقد تميز الدينار الإسلامي في القرن التاسع بنوعيته الممتازة لارتفاع نسبة الذهب والفضة في خليطه من جهة والى ارتفاع المهارة الفنية للسكاكين المسلمين للعملة.
- **الصيرفة**: ظهر العمل المصرفي بشكل محدود في بداية الأمر لكن أخذ في التوسع خلال القرن الثالث هجري، وجاء التوسع في العمل المصرفي وعمليات الائتمان استجابة للتوسع الكبير في النشاط التجاري بين أطراف الدولة ومع الدول الأخرى وكذلك استجابة للحاجة الملحة لوجود مكان آمن لإيداع الأموال مع ضمان سرية التعامل. وأصبح بعد ذلك العمل المصرفي من الممارسات الضرورية في الأسواق الإسلامية لأنه يعمل على تسهيل التبادل وتوسيع النشاط التجاري.

أسس ومقومات الاقتصاد الإسلامي: يعتمد الاقتصاد الإسلامي على ثلاث مرتكزات تميزه عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية، على الرغم من تشابه بعض المصطلحات. ففكرة الاقتصاد في الإسلام تتجسد في الوسطية والاعتدال والاستقامة، ومن أبرز أسسه هي:

- **مبدأ ازدواج الملكية**: يعترف الإسلام بالملكية المزدوجة، إذ يعتبر أن كلاً منهما يسهم بشكل متكامل في عملية التنمية الاقتصادية. الدولة تتحمل المسؤولية عن النشاطات التي قد تعجز الأفراد عن القيام بها، مثل بناء البنى التحتية (كالطرق، والجسور، والمياه، والكهرباء، والصحة).
- **مبدأ الحرية الاقتصادية**: يتيح هذا المبدأ للأفراد حرية محدودة، ضمن إطار القيم المعنوية والأخلاقية التي يؤمن بها الإسلام. ويقسم التحديد الإسلامي للحرية الاجتماعية في المجال الاقتصادي إلى قسمين كالتالي:

أولا: التحديد الذاتي، الذي ينبع من أعماق النفس، ويتشكل بشكل طبيعي في ظل التربية الخاصة التي ينشئ الإسلام الفرد عليها في المجتمع الإسلامي.

ثانيا: التحديد الموضوعي، الذي يتمثل في قوة خارجية تضبط السلوك الاجتماعي، ممثلة في الشريعة الإسلامية التي تمنع مجموعات من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المعيقة لتحقيق القيم التي يتبناها الإسلام، مثل الربا والاحتكار والتجارة بالمحرمات.

- **مبدأ العدالة الاجتماعية**: يعتبر أحد الأركان الأساسية للاقتصاد الذي يجسده الإسلام فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي من عناصر وضمانات، تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الإسلامية.